

قرار امهال

صادرة من محكمة جنابات الكرك بالقضية رقم ١١-١٢

الى المتهم : محمد محمود يوسف الحاج البطاينة - من اريد وسكان الزرقاء غار من وجه العدالة .
انقر ميللا بالحكام المادة ٢٤٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية امهالك مدة عشرة ايام من تاريخ
نشر هذا القرار لتسليم نفسك الى السلطات القضائية لمحاكمة عن جرم السرقة بالاشتراك خلافا لاحكام
المادتين ٧٦ ، ٤٠٤ مقبولات .

واقرر تفويل كافة السلطات القضائية والضابطة العدلية لالتقاء القبض عليك وتسليمك الى المراجع
القضائية المختصة وتكليف كل شخص يعلم بوجودك ان يخبر عنك وفي حالة عدم تسليم نفسك خلال
المدة المذكورة اقرر اعتبارك غارا من وجه العدالة استمع حزنك من التصرف باهلك وبمنك من اقلية اية
دموى واعتبار كل تصرف تقوم به او تلزم به او تمهيد به باطلا .

واقرر نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتعليقه على باب محكمة بداية الكرك وتبليغ المدعي العام
المختص هذا القرار ليقيم بدوره بتبليغ مدير التسجيل المختص لوضع اشارة الجيز على عقارات واملاك
المذكور .

رئيس محكمة جنابات الكرك
كريم الطراونه

مذكورة لتبليغ بتهمة

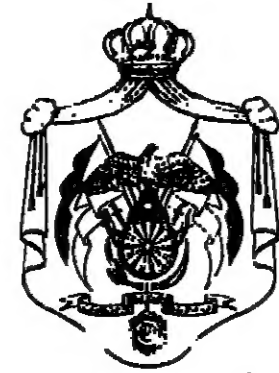
صادرة من محكمة بداية جزاء الكرك

الاسم والشهرة ومكان الاقامة : سمير حسن اسحاق زمله - مصري الجنسية - مجهول مكان الاقامة .
تعيين يوم الاثنين الواقع ٢٢-٦-١٩٩٢ الساعة ٩ صباحا موعدا لرؤية دموى الجزاء التي قابها عليك
مبد الفتح جهدي التفتش فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى هذه المحكمة وان لم تحضر تجري عليك
الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكورة لتبليغ بتهمة

صادرة من محكمة صلح جزاء الزرقاء

الاسم والشهرة : عبد سليمان تركي - مراني الجنسية ومجهول محل الاقامة .
تعيين يوم السبت الواقع ٢٠-٦-١٩٩٢ الساعة ٩ صباحا موعدا لرؤية دموى جزاء التي قابها
عليك ماجد يوسف عايش فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى هذه المحكمة وان لم تحضر تجري عليك
الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٥ ذو الحجة سنة ١٤١٢ هـ الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٩٢ م العدد ٣٨٣١

الفرس

الصفحة

١٠٧٧	اتفاقية الخدمات الجوية بين الحكومة الهندية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية
١٠٨٤	التعريف الجبركية
١٠٨٥	محضر اجتماع اللجنة الأردنية التونسية المشتركة
١٠٨٨	اتفاق تعاون في مجال المواصلات والمقاييس بين مديرية المواصلات والمقاييس الأردنية والمدير التومي للمواصلات والملكية الصناعية التونسي .
١٠٨٩	تصحيح خطأ

مديرية المطابع العسكرية

صدرت الإرادة الملكية السامية بالوانقة على انتفاضة الخدمات الجوية بين الحكومتين الهندية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشكلها التالي :-

اتفاقية الخدمات الجوية بين الحكومة الهندية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

ان الحكومة الهندية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية (المشار إليهما بالاطراف المتعاقدة) ، ولكونهما أعضاء في معاهدة شيكاغو للطيران المدني الموقعة في ٧ كانون اول ١٩٤٤ ورغبة منهما في عقد اتفاقية مكملة للمعاهدة المذكورة لغرض انشاء خدمات جوية بين اقليميهما .

المادة الاولى

لغرض هذه الاتفاقية وما لم يقتض التفسير خلاف ذلك :
 ا - تعني عبارة (المعاهدة) معاهدة الطيران المدني الدولية التي تمت للتوقيع عليها في شيكاغو اليوم السابع من شهر كانون الاول عام ١٩٤٤ وتشمل اي ملحق لها بموجب المادة ٩٠ من تلك الملاحق او المعاهدة بموجب المادة ٩٠ ، ٩١ طاملا ان تلك الملاحق والتعديلات مطبقة من قبل الطرفين المتعاقدين .
 ب - تعني عبارة (سلطات الطيران المدني) فيها يخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية . سلطة الطيران المدني - وزارة النقل والاتصالات وفيها يخص الحكومة الهندية ، مدير عام الطيران المدني - وزارة الطيران او اية سلطة مخولة قانونيا للقيام بالاعمال الممارسة حاليا من قبل السلطات المذكورة .
 ج - تعني عبارة (المؤسسة المعنية) شركة الطيران المعنية والمخولة طبقا للمادة ٣ من هذه الاتفاقية .
 د - تعني عبارة (الاقليم) فيها يخص التولية المعنى المحدد لها في المادة ٣ من المعاهدة .
 هـ - تعني عبارة (الخدمة الجوية) الخدمة الجوية التي تقوم بها طائرات النقل ، الركاب ، البريد ، البضائع ، المبررات (الخدمة الجوية) (مؤسسات الطيران) (والتوقف لاغراض غير تجارية) على التوالي المعنى المحدد لها في المادة ٩٦ من المعاهدة .
 و - تعني عبارة (اجهزة الطائرات) (مستودعات الطائرات) (قطع الغيار) على التوالي المعاني المحددة لها في الملحق ٩ من المعاهدة .
 ز - تعني (السعة) فيما يتعلق بالطائرة ، الحمولة المتوفرة على الطائرة على الخط او جزء منه .
 ح - تعني (السعة) فيما يتعلق بالخدمة المتفق عليها حاصل ضرب الحمولة المستعملة لهذه الخدمة بعدد الرحلات على جزء من الخط .

المادة الثانية

١ - كل طرف متعاقد يمنح الطرف المتعاقد الآخر الامتيازات مؤسسات الطيران المعنية خدمات جوية على الخطوط المحددة طبقا للملاحق هذه الاتفاقية لغرض انشاء تسمى مثل هذه الخدمات والخطوط والمشار إليها بما يمد على التوالي (الخدمات المتفق عليها) ، (الخطوط الجوية المحددة) . تمتنع الخطوط الجوية المعنية لكل طرف متعاقد لتشغيل خدمات جوية بالحقائق التالية :
 ا - الطيران بدون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الآخر .
 ب - التوقف في اقليم ذلك الطرف لاغراض غير تجارية .
 ج - التوقف في اقليم ذلك الطرف في نقاط على الخطوط الجوية المحددة لغرض انزال واخذ الحركة الدولية من الركاب ، بضائع و بريد القابضين والتوجه الى اراضي الطرف المتعاقد الآخر او لدولة ثالثة .

٢ - ليس في الفترة ١ من هذه المادة ما يعطي لمؤسسة الطيران التابعة لاحد الاطراف المتعاقدة الامتياز في ان يحمل في اراضي الطرف المتعاقد الآخر ركاب ، بضائع و بريد مقابل اجر او بطريق الاجار الى نقطة اخرى في اراضي الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثالثة

تعيين مؤسسات الطيران

١ - لكل طرف متعاقد الحق في ان يعين كتابة من خلال سلطات الطيران المدني التابعة للطرف المتعاقد الآخر مؤسسة او مؤسسات طيران لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .
 ٢ - عند تسلم هذا التعيين ، يقوم الطرف المتعاقد الآخر مع مراعاة البنود ٤ ، ٥ من هذه المادة بمنح مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية تصريح التشغيل اللازم وبدون تأخير .
 ٣ - يحق لكل طرف متعاقد ان يبلغ الطرف المتعاقد الآخر خطيا بسحب تعيين مؤسسة الطيران وتعيين مؤسسة اخرى .
 ٤ - سلطات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين قد تطلب من مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ان تقدم بانها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والانظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصورة معقولة لتشغيل خدمات جوية دولية طبقا لشروط المعاهدة .
 ٥ - يحق لكل طرف متعاقد ان يرفض تصريح التشغيل المشار اليه في الفقرة ٢ من هذه المادة او ان يرفض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة الطيران المعنية للتحقق المشار اليها في المادة ٢ - من هذه الاتفاقية ، وذلك في اية حالة لا يتتبع فيها ذلك الطرف بان الملكية الاساسية مع الرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة او لرعاياه .
 ٦ - عند تعيين وتحويل مؤسسة الطيران مائة يمكن لها البدء بتشغيل الخدمات المتفق عليها شريطة ان تكون التعرّف الموضوعه طبقا لبنود المادة ١٠ من هذه الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ مثل تلك الخدمة وجدول الرحلات او اية معلومات اخرى ذات العلاقة قدمت الى سلطات الطيران للطرف المتعاقد الاخر .
 ٧ - لكل طرف متعاقد الحق في وقف ممارسة مؤسسة الطيران للامتيازات المحددة في الفقرة ١ من المادة الثانية من هذه الاتفاقية او بفرض شروط يمكن ان تكون ضرورية لممارسة تلك الامتيازات وذلك في حالة فشل مؤسسة الطيران الالتزام بالقوانين والانظمة للطرف المتعاقد الذي منح تلك الامتيازات ، او في حالة الفشل بالتشغيل طبقا للشروط الواردة في هذه الاتفاقية ، الا اذا كان الوقت الفوري او مرضي للشروط ضروريا لمنع المزيد من مخالفات القوانين او الانظمة ، ويعمل بهذا الحق فقط بعد اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر . وفي مثل هذه الحالة فان المشاورات تجري خلال مدة ٢٠ يوما من تاريخ طلب اي من الاطراف المتعاقدة .

المادة الرابعة

طريقة تشغيل الخدمات المتفق عليها

١ - يجب ان تكون لمؤسسات الطيران التابعة للطرفين المتعاقدين مرمه عادله ومكافئه لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة بين اراضي البلدين .
 ٢ - في حالة تشغيل الخدمات الجوية ، فان مؤسسات الطيران التابعة لكل طرف متعاقد يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر حتى لا تؤثر على الخدمات التي تقدمها على كافة الخطوط او على جزء من تلك الخطوط .
 ٣ - ان الخدمات الجوية المقدمة من قبل مؤسسات الطيران المعنية للاطراف المتعاقدة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية المحددة وان يكون هدفها الرئيسي تحديد مبالغ مبدئية معقولة ، وسعته كافية لنقل الاحتياجات المتوقعة من ركاب ، بضائع و بريد من وإلى اراضي الطرف المتعاقد الآخر الذي عين مؤسسة الطيران وان تضمنه على الركاب والخدمات والبريد وانزالهم في كلتا الحالتين في نقاط على الخطوط المحددة في اراضي الطرف المتعاقد الآخر . مؤسسة الطيران يجب ان تكون طبقا للمبادئ العامة للنسبة والتي تطلق في هذه المادة .

- ١ - متطلبات النقل من وإلى أراضي الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسه الطيران .
 ب - متطلبات النقل للمنطقة التي تربطها بمؤسسات الطيران بعد الأخذ بالاعتبار خدمات النقل التي تقوم بها مؤسسات الطيران التابعة لتلك المنطقة . أو
 ج - متطلبات عمليات مؤسسة الطيران .

المادة الخامسة

تطبيق قوانين وأنظمة الطائرات

- ١ - أن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول إلى أو الخروج من أراضي للطائرات العاملة في الملاحة الجوية الدولية أو التشغيل لمل هذه الطائرات في حالة وجودها في أراضيها . يجب أن تطبق على طائرات مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر . ويجب الالتزام بها من قبل هذه الطائرات عند الدخول إلى أو الإقلاع من وخلال وجودها في الطرف المتعاقد الأول .
 ٢ - أن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول إلى أو الخروج من أراضي للركاب ، طاقم الطائرة ، الشحن بها في ذلك الأنظمة المتعلقة بالدخول . التسريح . الهجرة . الجوازات . الجمارك والحجر الصحي يجب أن تطبق على أو نيابة عن هؤلاء الركاب ، طاقم الطائرة أو الشحن لمؤسسة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر عند الدخول إلى . الخروج من أو المكوث في أراضي الطرف المتعاقد الأول .

المادة السادسة

شهادة صلاحية الطائرات ، الرخص السياح

- شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الكفاءة ، والرخص الصادرة والمتعددة والسارية من قبل أحد الأطراف المتعاقدة ، يجب أن تكون معتبرة من قبل الطرف المتعاقد الآخر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها شريطة أن لا تكون هذه الأنظمة عند الضرورة أقل من الأنظمة الموضوعه من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني .

المادة السابعة

الامتياز من الرسوم الجمركية

- ١ - الطائرات العاملة في الخدمات الدولية والمعينة من قبل مؤسسات الطيران التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين بها في ذلك معدات المعتمدة بخزونات الوقود وزيوت التشحيم ومخازن الطائرات (بما في ذلك الماكولات والتبغ) والمحمولة على متن هذه الطائرات يجب أن تعفى من كافة الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش ، وأية رسوم أو غرائب أخرى عند وصولها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر شريطة أن تبقى هذه المعدات المؤن ، مخازن الطائرة على متن الطائرة حتى إعادة تصديرها أو حين استعمالها في جزء من الرحلة فوق تلك الأراضي .
 ٢ - ويعنى كذلك ما يلي وطبقاً للقوانين والأنظمة المشار إليها من نفس التراخيص : الرسوم والغرائب :
 أ - مخزون الطائرات الموجودة على ظهرها على أي من الطرفين المتعاقدين بحدود ميثاقه من قبل ذلك الطرف ، وكذلك في حالة استعمالها على متن الطائرات التي تعمل في خدمة دولية للطرف المتعاقد الآخر .
 ب - قطع الغيار والتي تدخل في أراضي أي من الطرفين المتعاقدين لغرض الصيانة أو التصليح للطائرات التي تستعمل في خدمات دولية من قبل مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين .
 ج - الوقود ، زيوت التشحيم للطائرات التي تعمل في خدمات دولية من قبل مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين .
 د - إمدادات الطعام والمشروبات التي أخذت على متن الطائرة من قبل مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين .
 هـ - إمدادات المياه والبنية في الفترة ٢ من هذه المادة يمكن أن تكون تحت سيطرة وإدارة الجمارك .
 أي طرف يتعاقد يمكنه أن يقرر أن الأراضي الطرف المتعاقد الآخر بوسائل سلطات الجمارك في ذلك الطرف ، في هذه الحالة يمكن وضعها تحت إشراف تلك السلطات التي لا يمكن تصديرها أو التخلص منها طبقاً لأنظمة الجمارك .

المادة الثامنة

التعريفات

- ١ - التعريفات المستقاة من قبل مؤسسة الطيران التابعة لأي طرف متعاقد فيما يتعلق بالنقل من وإلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر يجب أن توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جبيح العوامل ذات العلاقة بها في تلك كلمة التشغيل ، الربح المعقول وخصائص الرحلة (مستوى السرعة التجهيز) .
 ٢ - التعريفات المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة يجب أن يتم الموافقة عليها من قبل مؤسسات الطيران المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين .
 ٣ - الموافقات المشار إليها طبقاً للفقرة ٢ أعلاه يمكن التوصل إليها من خلال جهاز تثبيت التعريفات التابع للاتحاد النقل الجوي الدولي أو أية اتفاقية جماعية بخصوص وضع تعريفات مقبولة لكلا الطرفين المتعاقدين .
 ٤ - تقدم التعريفات التي تم الاتفاق عليها لسلطات الطيران المدني في الدول المتعاقدة للموافقة عليها على الأقل بمدة ٣٠ يوماً قبل الموعد المقترح لتقديمها ، وفي الحالات الاستثنائية يمكن تخفيض هذه المدة بعد موافقة السلطات المذكورة .

- ٥ - إذا لم يتم الاتفاق على أي من تلك التعريفات ، أو تثبيتها لاية أسباب أخرى طبقاً للفقرة ٢ من هذه المادة أو خلال ١٥ يوماً الخمسة عشر يوماً الأولى من مدة ٣٠ يوماً الثلاثين يوماً المشار إليها في الفقرة ٤ من هذه المادة ، فعلى أحد الأطراف المتعاقدة أن يخطر الطرف الآخر بعدم اقتضاعه بذلك طبقاً لبنود الفقرة ٢ من هذه المادة ، عندئذ تنسحب سلطات الطيران المدني للأطراف المتعاقدة ببذل مساهمها للاتفاق على التعريفات .

- ٦ - إذا لم تتفق سلطات الطيران على التعريفات المقترحة لها للموافقة كما جاء في الفقرة ٤ من هذه المادة ، أو على تحديد التعريفات كما جاء في الفقرة ٥ ، فانه يتم حل الخلاف طبقاً لنصوص المادة ١٢ من هذه الاتفاقية .
 ٧ - استناداً لنصوص الفقرة ٤ من هذه المادة ، فإن التعريف لا تدخل إلى حيز النفاذ إذا لم يتم الموافقة عليها من قبل سلطات الطيران المدني لأي طرف متعاقد .
 ٨ - أن التعريفات الموضوعه طبقاً لنصوص هذه المادة تدخل حيز التنفيذ إلى حين وضع تعريفات جديدة طبقاً لنصوص هذه المادة .

المادة التاسعة

تحويل العمولات

- ١ - يمنح كل طرف متعاقد مؤسسة الطيران المعنية للطرف المتعاقد الآخر الحق في التحويل إلى مكتبه الرئيسي فائض الإيرادات والارباح المكتسبة في إقليم الطرف المتعاقد الأول ، ويكون هذا التحويل في أي عمله نقدية وتبعا لنظم التحويل التقدي في إقليم الطرف المتعاقد الذي حصلت زيادة العائدات فيه .
 ٢ - هذه التحويلات يجب أن تكون على أساس مستمر للتحويل الرئيسي لها إذا لم يكن هناك تحويلات رئيسية فيجب أن يتم التحويل وفقاً للأسعار الأجنبية السائدة .
 ٣ - في حالة الاتفاق على ترتيبات خاصة لتسوية المدفوعات السارية المعمول بين الطرفين المتعاقدين ، فإن شروط هذه الترتيبات المتعلقة في التحويل يجب أن تتم وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة .

المادة العاشرة

امتناع الطيران

- ١ - تمسحياً مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي ، تؤكد الأطراف المتعاقدة بأن التزاماتهم تجاه بعضهم البعض بأن تأهين سلامة الطيران المدني عند أعمال التدخل غير المشروع بشكل جزئياً بحكم لهذه الاتفاقية . وفي ظل ذلك على الأطراف المتعاقدة أن تعمل طبقاً لنصوص اتفاقية الجزائر والأمم المتحدة الأخرى التي تتركب على متن الطائرة والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٧٠ ، واتفاقية منع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٧٠ ، واتفاقية منع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٧٠ .
 ب - على الأطراف المتعاقدة أن تقوم بتزويد بعضها البعض وحسب الطلب بتدابير أمنية إضافية لمنع أعمال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية وأية أعمال أخرى غير مشروعة ضد سلامة هذه الطائرات ركابها ، طاقمها ، والبضائع التي على متنها .

ج - يوافق كل طرف متعاقد ان يقوم بمراقبة التوازن المتعلقة بالمرحاض (حسب الانظمة القياسية)
والتوصيات الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي من حين لآخر ، والمطلوبة من قبل الطرفين
المتعاقدين الاخر لفرض منع التدخل غير المشروع في الطيران المدني ، وتوافق
الاطراف المتعاقدة ان تأخذ بعين الاعتبار الطلب المقدم من الاطراف المتعاقدة الاخرى باتخاذ ترتيبات لينة
مناسبة خاصة لمواجهة اي تهديد معين لطائراتها ، املتها وركابها .
د - توافق الاطراف المتعاقدة على مساعدة بعضها البعض عن طريق تسهيل اجراء الاتصالات فيما بينها ،
واية ترتيبات اخرى مناسبة في حالة وقوع حادث او تهديد بوقوع حادث يتعلق بالاستيلاء غير المشروع
على الطائرات المدنية او اية افعال غير مشروعة اخرى ترتكب ضد سلامة هذه الطائرات ، وركابها ،
اقلتها ، وبذل الجهود لانهاء مثل هذه الحوادث او التهديد بها باتصافى حد من السرعة والامان .

المادة الحادية عشرة

رسوم تسهيلات المطارات
الرسوم المفروضة في اقليم الطرف المتعاقد على استخدام المطارات واية تسهيلات اخرى لطائرات
مؤسسة النقل الجوي المدنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، يجب ان لا تزيد عن الرسوم المفروضة على
طائرات الناقل الوطني والتي تقوم بمثل هذه الخدمات الجوية الدولية .

المادة الثانية عشرة

تبادل المعلومات
يتعهد كل طرف متعاقد بالاعتماد على المؤسسة النقل الجوي المدنية للاتصال بسلطات الطيران المدني التابعة
للطرف المتعاقد الاخر قبل وقت كاف من بدء تشغيل الخدمات الجوية المتفق عليها ، والمتعلقة بنوع الخدمة ،
طراز الطائرات المستخدمة ، جداول الرحلات جداول التعريفات واية معلومات اخرى تتعلق بتشغيل
الخدمات الجوية المتفق عليها ، وتتضمن هذه المعلومات حسب ما تقتضيه الحاجة لتلبية متطلبات سلطات
الطيران المدني وما يتفق مع الاتفاقية الحالية .
تنطبق متطلبات هذه المادة بسمة مماثلة على اية تغييرات تتعلق بالخدمات الجوية المتفق عليها .

المادة الثالثة عشرة

الاصناف
تتعهد سلطات الطيران المدني لا طرف متعاقد بالاعتماد على المؤسسة الطيران المدنية التابعة له بتزويد
سلطات الطيران المدني التابعة للطرف المتعاقد الاخر بالاصناف المتعلقة بحركة النقل الجوي المتوقعة خلال
كل شهر ، على خدماتها الجوية من او الى ، او عبر اقليم الطرف المتعاقد الاخر مع ابراز دول المنشأ ،
الوصول ونقاط التحميل والتفريغ لهذه الحركة .
يتم تزويد هذه الاصناف بالسرعة الممكنة .

المادة الرابعة عشرة

المشاورات
١ - على سلطات الطيران المدني وبروح من التعاون الوثيق ان تتشاور مع بعضها البعض من وقت لآخر
من اجل تأكيد تنفيذ وتطبيق نصوص هذه الاتفاقية والملاحقة .
٢ - اذا اراد احد الاطراف المتعاقدة انه من المرغوب فيه تعديل اي من شروط الاتفاقية الحالية ، يحق له
طلب اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الاخر وتتم هذه المشاورات بين سلطات الطيران المدنية سواء
من طريق المباحثات او تبادل المراسلات خلال فترة ٦٠ يوما من تاريخ فتح الطلب .

المادة الخامسة عشرة

التعديلات
١ - اي تعديل على الاتفاقية يتم بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين يجب ان يدخل حيز النفاذ بعد استكمال
الاجراءات الدستورية الضرورية لكل طرف وتأكيدا بتبادل المذكرات بالطرق الدبلوماسية .
٢ - يتم الاتفاق على تعديل الملحق بين السلطات المختصة للاطراف المتعاقدة ويدخل التعديل حيز النفاذ
مورا بعد تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية .

المادة السادسة عشرة

فض الخلافات
اذا نشأ خلاف على تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية يجب على سلطات الطيران في الاطراف المتعاقدة ان
تسعى لفض الخلافات عن طريق المفاوضات فيما بينها ، وفي حالة فشل هذه المفاوضات تحال الخلافات للاطراف
المتعاقدة لحلها .

المادة السابعة عشرة

انتهاء الاتفاقية
لكل طرف متعاقد في اي وقت ان يخطر الطرف المتعاقد الآخر بقراره بانهاء هذه الاتفاقية . مثل
هذا الاخطار يجب ان يبلغ في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني ، وفي مثل هذه الحالة فان
الاتفاقية تعتبر في حكم المنتهي بعد مرور ١٢ شهرا من تاريخ تسلم الطرف الاخر للاخطار الا اذا سحب هذا
الاخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة واذا لم يسلم الطرف المتعاقد بانه تسلم الاخطار فذلك يعتبر في حكم
الاستلام بعد مضي ١٤ يوما من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

المادة الثامنة عشرة

تسجيل الاتفاقية لدى المنظمة الدولية للطيران المدني
تسجل هذه الاتفاقية ، واية تعديلات عليها ، بها في ذلك تبادل المذكرات لدى المنظمة الدولية للطيران
المدني من قبل اي طرف متعاقد .

المادة التاسعة عشرة

تأثير المعاهدات الجماعية الاخرى على هذه الاتفاقية
في حالة عقد اية معاهدة جماعية عابرة لها يتعلق بالنقل الجوي ، واصبح الطرفان المتعاقدان مرتبطين
بها ، فيجب ان تعدل هذه الاتفاقية لتطابق بنود تلك المعاهدة .

المادة العشرون

الدخول الى حيز النفاذ
١ - تطبق هذه الاتفاقية وملاحقتها بصورة مؤتمة من تاريخ توقيعها بالاحرف الاولى .
٢ - تدخل هذه الاتفاقية الى حيز النفاذ النهائي منذ اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات بالطرق الدبلوماسية
والتي تؤكد الموافقة على هذه الاتفاقية ، طبقا للاجراءات الدستورية الخاصة بالدولتين المتعاقبتين
وابتداء لذلك ، وقع المندوبان المفاوضان بما لهما من صلاحيات مخولة من حكومتهما على هذه الاتفاقية
مئتمنة بالاختتام الرسمية .
حرر في نيودلهي في اليوم السادس عشر من شهر تشرين اول ١٩٨٩ ميلادية باللغات العربية ، الانجليزية والهندية
وكل منها معتقد .
في حالة الاختلاف يعتمد النص باللغة الانجليزية .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الدكتور سليمان الدخاني
سفير المملكة الاردنية الهاشمية
لدى جمهورية الهند

عن حكومة الهند
اس . كي ميسرا
امين عام وزارة السياحة والطيران المدني

مكتبة الامن النظم

ملحق الطرق الجوية
القسم الأول

الطرق التي يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (الملكية الاردنية)
تسيير رحلاتها عليها في كلا الاتجاهين : -

نقاط الانطلاق	نقاط توسط	نقاط في الهند	نقاط ما وراء
نقاط في الاردن	يتم الاتصال عليها .	كلكتا ، دلهي	يتم الاتصال عليها .

القسم الثاني

الطرق التي يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل حكومة الهند (الخطوط الجوية الهندية)

نقاط الانطلاق	نقاط توسط	نقاط في الاردن	نقاط ما وراء
نقاط في الهند	يتم الاتصال عليها .	مطار الملكة علياء الدولي - عمان مطار العقبة - العقبة	يتم الاتصال عليها .

مكتبة الامم المتحدة
مكتبة الامم المتحدة
مكتبة الامم المتحدة
مكتبة الامم المتحدة

القسم الثاني

الطرق التي يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (الملكية الاردنية)
تسيير رحلاتها عليها في كلا الاتجاهين : -

نقاط ما وراء

نقاط في الاردن

نقاط توسط

نقاط في الهند

يتم الاتصال عليها .

يتم الاتصال عليها .

يتم الاتصال عليها .

يتم الاتصال عليها .

يتم الاتصال عليها .

يتم الاتصال عليها .

يتم الاتصال عليها .

يتم الاتصال عليها .

يتم الاتصال عليها .

وزير الخارجية والتجارة ومالي وزير المالية -

وزير المالية - الجمارك

وزير المين

وزير المين

وزير المين

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦-٥-١٩٩٢ الموافقة على المحضر المشترك لاجتماعات اللجنة الاردنية التونسية المشتركة التي عقدت في عمان خلال الفترة من ٢-٥-١٩٩٢ وعلى اساس الاتفاقية الخاصة بالتعاون في مجال المواصلات والمقاييس للذين تم التوقيع عليها بين البلدين بالشكل التالي :-

محضر اجتماع اللجنة الاردنية التونسية المشتركة

عمان ٢٠ ايار (مايو) ١٩٩٢

استنادا للمادة الثامنة من الاتفاق التجاري الموقع في عمان بتاريخ ٨-٦-١٩٨١ بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية .

عقدت اللجنة الاردنية التونسية المشتركة دورتها الثامنة في عمان للفترة من ٢-٥ - ايار (مايو) ١٩٩٢ وترأس الجانب الاردني معالي الدكتور عبدالله النصور وزير الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية فيما ترأس الجانب التونسي السيد الصادق رابع وزير الاقتصاد الوطني في الجمهورية التونسية .

وقد تشرف معالي السيد الصادق رابع وزير الاقتصاد الوطني في الجمهورية التونسية بمقابلة جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم .

كما استقبل من قبل سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية . كما التقى بكل من :-

معالي المهندس علي السحيات نائب رئيس الوزراء - وزير النقل ، معالي السيد محمد السقاك وزير التهيؤ ، معالي السيد ينال حكمت وزير السياحة والآثار .

كما قام معالي السيد الصادق رابع بزيارة عدد من المعالم الاقتصادية الاردنية . وفي جو من الاخوة الصادقة والرغبة المخلصة والحرم المتبادل على الانتقال بالمعلومات فيما بين البلدين الشقيقين بشكل يضمن تحقيق مصالحهما المشتركة اتفقا على ما يلي :-

اولا : في مجال التبادل التجاري

استعرض الجانبان العلاقات التجارية بينهما واتفقا على ما يلي :-

يتم التبادل التجاري بين البلدين على اساس التبادل الحر الخاضع لكامل الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المطبقة في كلا البلدين وتبعا لذلك يقوم كلا الجانبين بمنح الرخص الخاصة بالاستيراد من البلد الاخر تلقائيا عند تقديم الطلب للحصول على رخصة الاستيراد ودون أية قيود مهما كان نوعها . ولتبدأ عند ذلك اتفق الجانبان على ما يلي :-

١ - المراكز التجارية

١ - تخفيض مبلغ عشرة ملايين دولار امريكي لكل من المركز التجاري الاردني في تونس والتونسي في عمان معفاة من رسم التعريف الجمركي ووفق ترتيبات التجارة الخارجية المطبقة في كلا البلدين .

كما اتفق الجانبان على عدم اخضاع المنتوجات المستوردة ضمن هذه الحصة لرسوم او ضرائب داخلية في البلد الاخر تفوق الرسوم او الضرائب المفروضة على السلع الوطنية المماثلة والمنتجة في ذلك البلد .

٢ - تنطبق مهلة الاشراف على تنفيذ هذه الحصة بمؤسسة تنمية المصادرات والمراكز التجارية الاردنية من الجانب الاردني وبمركز التهفوس بالمصادرات والفرقة الثقلية لشركات التجارة الدولية من الجانب التونسي .

ب - المصنوعات

١ - وافق الجانبان على اقامة معرض اردني في تونس وآخر تونسي في عمان خلال عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ببلغ مليون دولار امريكي لكل جانب تخصص للبيع المباشر معفاة من رسم التعريف الجمركي على ان يتم تحديد انواع السلع وفيها بشكل مسبق من خلال التنسيق بين الجهات المختصة في كلا البلدين .

٢ - وافق الجانب الاردني على اقامة معرض تونسي في عمان خلال عام ١٩٩٢ ببلغ ١٠ ملايين دولار امريكي تخصص للبيع المباشر للجمهور معفاة من رسم التعريف الجمركي على ان لا يفوق سقف كل سلعة يتم بيعها خلال المعرض من مبلغ مائة الف دولار امريكي وعلى ان يتم تقديم قائمة السلع التي سيتم عرضها في المعرض الى الجهات الاردنية المختصة قبل شهرين من تاريخ اقامة المعرض .

١ - وافق الجانبان على معاملة حصة المعارض معاملة حصة المراكز التجارية بخصوص الرسوم او الضرائب الداخلية المطبقة في كلا البلدين .

٢ - وافق الجانبان على اعطاء الامتياز لمنتجات كلا البلدين وبشكل خاص :- الزيتون وزيت الزيتون التونسي . الادوية والمواد الاردنية عند طرح العطاءات الخاصة بها في كل من البلدين وعلى اساس المواصفات والاسعار العالمية وذلك بقصد دعم التبادل التجاري بين البلدين .

ثانيا : في مجال التعاون الصناعي

١ - استعرض الجانبان اوجه التعاون الصناعي بين البلدين وابديا ارتياحهما لما تم تحقيقه في هذا المجال واتفقا على ما يلي :-

١ - تكثيف الزيارات وتنظيمها بين ممثلي الفعاليات الاقتصادية المختصة وتسهيل الاجراءات بشكل يؤدي الى تعميق التعاون في هذا المجال .

ب - تبادل المعلومات وبشكل مستمر لقوانين تشجيع الاستثمار والتوانين والانظمة واللوائح التي تنظم الحياة الاقتصادية في كل من البلدين .

ج - العمل على تشجيع اقامة مشاريع مشتركة في كلا البلدين .

د - عقد اجتماعات اللجنة الفنية للتعاون الصناعي في اطار اجتماعات اللجنة الاردنية التونسية المشتركة .

٢ - طرح الجانب التونسي على الجانب الاردني اقتراحا بمقد اتفاقية لضمان الاستثمار . ورحب الجانب الاردني بالمشروع التونسي . واتفقا على ان يقوم الجانب التونسي بتزويد الجانب الاردني بمشروع اتفاقية بهذا المجال لتتم دراسته وبين ان الراي فيه تمهيدا لتوقيعه اثناء اجتماعات اللجنة المشتركة المقبلة .

٣ - الترابط الصناعي

١ - استعرض الجانبان الامكانيات المتوفرة للتعاون في هذا المجال واكدوا على المضي قدما في تنفيذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق مزيد من التعاون وبشكل يؤدي الى قيام تكامل صناعي فيما بينهما .

ب - اعرب الجانب التونسي عن تقديره للمشاركة الاردنية المتميزة في معرض (SAMEST 92) الذي اقيم في العاصمة التونسية خلال الفترة من ٢٢ الى ٢٤ - ٤ - ١٩٩٢ م .

ويؤكد الجانبان في هذا الصدد على تكثيف المشاركة في مثل هذه المعارض التي تقام في كل من البلدين .

٤ - المواصلات والمقاييس

قدم الجانب التونسي الى الجانب الاردني مشروع اتفاقية خاصة بالتعاون في مجال المواصلات والمقاييس . ورحب الجانب الاردني بالمشروع وابدى موافقته عليه حيث وقع من قبل الطرفين خلال اجتماعات اللجنة المشتركة هذه .

ثالثا : النقل البحري

١ - اكد الجانبان على اهمية انشاء نظام النقل البحري بين موانئ كل من البلدين واتفقا في هذا الصدد على :-

١ - عقد اجتماع خلال شهرين من تاريخه في تونس بين شركة الخطوط البحرية الوطنية الاردنية من جهة وشركات النقل البحري التونسية من جهة اخرى لدراسة السبل الكفيلة لتنظيم النقل البحري بين البلدين بما في ذلك عقد اتفاقية ملاحية بينهما وتبين تحقيق هذا الهدف .

٢ - تكليف غرف التجارة والصناعة في كلا البلدين بجمع المعلومات المتعلقة بانواع وحجوم البضائع المعده للتصدير من وإلى البلدين وتزويد شركات لخطوط البحرية الوطنية في كلا البلدين بها .

رابعاً : في المجال الصحي .

عبر الجانبان عن ارتياحهما لما تم انجازه من تعاون في هذا المجال ويؤكدان على ضرورة تدعيم هذا التعاون واتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك .

خامساً : التجهيز والسكان .

استعرض الجانبان ما تم تحقيقه من تقدم في مجال التعاون القائم ما بين المركز الجغرافي الاردني وجهاز قيس الاراضي التونسي واكدا على ضرورة تطوير الشكال التعاون في هذا المجال .

سادساً : التعاون في مجالات : الزراعة ، السياحة ، المنافسة الاعلام ، الشباب .

استعرض الجانبان المقترحات المقدمة من كليهما في هذه المجالات . واتفقا من حيث المبدأ على متابعتها من قبل الوزارات والدوائر ذات العلاقة بهدف الاقرارها بشكلها النهائي وتبادل المذكرات الخاصة بهذه الموافقات من خلال القنوات الدبلوماسية في كلا البلدين .
حرر هذا الحضر ووقع في عمان بتاريخ الثالث من ذو القعدة ١٤١٢ هـ الموافق للخامس من ايار - مايو ١٩٩٢ م .

عن حكومة الجمهورية التونسية
السيد الصادق رابح
وزير الاقتصاد الوطني

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الدكتور عبد الله النسيور
وزير الصناعة والتجارة

اتفاق تعاون في مجال المواصلات والمقاييس
بين مديرية المواصلات والمقاييس الاردنية
والمعهد القومي للمواصلات والملكية
الصناعية التونسية

تنفيذا لحضر اجتماع اللجنة المشتركة التونسية الاردنية المتقدمة في تونس بتاريخ ١٠-١٢ كانون اول ١٩٩٠ وبناء على ما ورد في خصوص التعاون التونسي الاردني في مجال التقييس فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي : -

اولاً : قيام كل من مديرية المواصلات والمقاييس بالمملكة الاردنية الهاشمية والمعهد القومي للمواصلات والملكية الصناعية في تونس بارساء تعاون تقني وعلمي من شأنه ان يحقق تكافلاً في مجالات المواصلات والمقاييس ويخدم مصلحة الطرفين .

ثانياً : يشمل التعاون بين مديرية المواصلات والمقاييس الاردنية والمعهد القومي للمواصلات والملكية الصناعية في تونس مجالات العمل المشتركة بينهما وعلى وجه التحديد فيما يخص :

أ - اعتماد المواصلات القياسية المعمول بها في تونس والاردن والتي مرجعها المنظمة العربية للمواصلات والمقاييس أو الاجهزة الاوروبية للتقييس أو لها مرجع دولي .

ب - الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمواصلات وعلامات الجودة الصادرة عن كلا الجهازين طبقاً لما جاءت به ادلة ووثائق المنظمات الدولية المتخصصة .

ج - اعتبار المواصلات القياسية الصادرة عن جهازي التقييس مرجعاً أساسياً عند اعداد المواصلات في كلا البلدين .

د - توحيد مواصلات المنتجات والبضائع التي تخضع للتجارة بين البلدين وذلك باتخاذ الاجراءات التالية : -

- وضع قائمة في المنتجات والبضائع المتبادلة بين البلدين من اجل توحيد مواصلاتها .

- وضع قائمة في مواصلات المنتجات والبضائع المتبادلة بين البلدين مع بيان ارقام هذه المواصلات والقيمة التجارية للمنتجات المتبادلة .

- وضع برامج عمل سنوية لاعداد المواصلات مع اعطاء الاولوية للمنتجات المتبادلة بين البلدين ويتم ضمن هذه البرامج تحديد :

- المواصلات التونسية والاردنية التي سيتم توحيد مواصلاتها .

- المواضع التي ليست لها مواصلات .

ثالثاً : التعاون بين مديرية المواصلات والمقاييس الاردنية والمعهد القومي للمواصلات والملكية الصناعية في تونس من طريق : -

أ - تبادل الخبراء والتدريسين .

ب - تبادل المعلومات بما في ذلك النشرات والدوريات والدراسات والاحصائيات .

ج - التنظيم المشترك للدورات والمؤتمرات والاجتماعات التي لها علاقة بمجالات المواصلات والمقاييس .

رابعاً : يندرج هذا التعاون بين مديرية المواصلات والمقاييس الاردنية والمعهد القومي للمواصلات والملكية الصناعية في تونس ضمن برامج سنوية يقررها والموافقة عليها بين الطرفين .

خامساً : تشكيل لجنة مشتركة بين كل من مديرية المواصلات والمقاييس الاردنية والمعهد القومي للمواصلات والملكية الصناعية في تونس بهدف متابعة تنفيذ برامج التعاون في المجالات المذكورة في هذا الاتفاق .

سادساً : تجتمع اللجنة المشتركة المنصوص عليها في البند الخامس اخلاصه مرة في السنة بالتناوب في كل من تونس والاردن .

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين بالعربية ويبدأ العمل به من تاريخ التوقيع عليه .

عن حكومة الجمهورية التونسية
السيد الصادق رابح
وزير الاقتصاد الوطني

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الدكتور عبد الله النسيور
وزير الصناعة والتجارة